الإعلام والتحول الديمقراطي

الأستاذ الدكتور : مصطفى عوفي، جامعة باتنة، الجزائر
الدكتور: الطيب بلوصيف، جامعة سطيف2، الجزائر

الملخص:

تعتبر وسائل الإعلام من المؤسسات الرئيسية في تشكيل الرأي العام الذي يعمل على ترسيخ القيم الديمقراطية من خلال القدرة على خلق قيم ثقافية جعلته يشكل منبرًا أساسيًا فى التسويق للقيم الديمقراطية وحرية التفكير، فهو مؤسسة تسهر على تنوير الرأي العام الذي يعتبر السلطة الحقيقية في المجتمع، وساعد في تعظيم هذه الوظائف وتنويعها التطور الحاصل في تكنولوجيات الاتصال من الوظيفة الكلاسيكية فى نقل الأخبار إلى المساهمة فى نقل المجتمعات من أنظمة تسلطية إلى أنظمة ديمقراطية.

Summary:

The media is one of the key institutions in the formation of public opinion, which works to entrench democratic values through the ability to create cultural values .Media has become a key marketing platform for the values of democracy and freedom of thought, It ensures the Foundation to enlighten public opinion, which is the real power in society. The evolution in the technologies of communication in the classic function of the news to contribute to the transfer of communities from authoritarian regimes to democratic regimes, helped to expand and diversity of the functions of the media.

مقدمة:

يشكل الإعلام أقوى أدوات الاتصال العصرية التي تعين الفرد على معايشة العصر والتفاعل معه، حيث يعمل على شرح القضايا وطرحها على الرأي العام من أجل تهيئته، وبذلك يعد من المصادر الأساسية في نشر الفكر والمعرفة في المجتمع، وهو ما أكده علماء الاجتماع بأنه " لا يمكن حدوث أي تغيير في المجتمع بمعزل عن وسائل الإعلام" نظرا لما تمتاز به هذه الأخيرة من قدرة على اختصار الزمان والمكان، والتمكين للأفراد من الوصول إلى المعلومة في أسرع وقت وبأقل جهد، و تعتبر كذلك من أنجع الوسائط بين مختلف الفئات الاجتماعية داخل المجتمع، لما لها من قدرة على نقل الصراعات واحتوائها في الفترات الحرجة من حالات التصادم إلى الحوار في محاولة لهيكلة الرأي العام وخلق التفاعل الطبيعي بين اهتماماته حول مختلف القضايا والقرارات السياسية.

كما يساهم إلى حد كبير في نشر قيم الديمقراطية من خلال دعم ثقافة الحوار والاندماج في الفضاء السياسي (بين السلطة السياسية وأطياف المجتمع المدني) لتفعيل سياق التحول الديمقراطي في المجتمع حيث تتحدد مهام وسائل الإعلام في هذه المرحلة بطبيعة النظام السياسي أي حجم الحريات المتاحة إلى جانب مجموع القيم الثقافية والسياسية والاجتماعية السائدة في المجتمع، وتشكل بين العملية الإعلامية و العملية السياسية علاقة متينة (تأثير وتأثر) فكل الوظائف التي يؤديها النظام السياسي تتم من خلال عملية الإعلام التي تعتبر عملية ضرورية لكل المؤسسات السياسية والتي تؤثر في مجرى الأحداث و التطورات السياسية في المجتمع ومنه فإن العلاقة جوهرية بين النظام السياسي والنظام الاتصالي لدرجة أنه يصعب تصور أحدهما دون الآخر، وأن أية محاولة لفهم دور وسائل الإعلام في العصر الحديث يجب أن تبدأ بإدراك أن وسائل الإعلام الجماهيرية تمثل جزءاً رئيساً في حياتنا اليومية.

وشكلت هذه العلاقة محور اهتمام العديد من الباحثين بالتركيز على القيمة الإعلامية لإرساء الفعل الديمقراطي خاصة في ظل التطورات الحاصلة التي

فرضها الإعلام الجديد والتي جعلت من اهمية تحديد الوظائف الديمقراطية للإعلام ضرورة ملحة للباحثين الذين انقسموا بين تقديم نظرة بسلبية إلى دور وسائل الإعلام في عملية التحول الديمقراطي، وبين من تبنى نظرة إيجابية وبناءا على ما سبق وفي محاولة للكشف عن الوظائف الديمقراطية للإعلام نطرح الإشكالية التالية:

كيف تساهم وسائل الإعلام في ترسيخ مبادئ الديمقراطية ؟ وما هي الوظائف الديمقراطية للإعلام؟

ترتكز العملية الإعلامية الحديثة في تحديد أولويات أهدافها المختلفة الناتجة عن حجم التدفق الإعلامي على الخبر، هذا الأخير الذي يخضع لجملة من المعايير السياسية التي يحددها المجال السياسي- الاجتماعي الذي تمارس فيه العملية الاتصالية بشكل عام، ذلك أن العلاقة بين السياسة والرأي العام هي علاقة دائرية ذات تأثير متبادل بين الطرفين إلا أنها تختلف من حيث طبيعتها من نظام لآخر وفق المتغيرات التالية: درجة تماسك الجماهير ووعيها – مدى مصداقية المؤسسات الدستورية التي تحمي حرية تدفق المعلومات لتسمح بتشكيل رأي عام مؤثر في السياسة العامة – شكل التوازنات داخل النظام السياسي وتأثيراتها.

وقد أصبحت المعرفة الإعلامية ضرورة ملحة مع التطور السريع الذي طال ثورة الإعلام والاتصال ومن أبرزها :

- **التطورات التكنولوجية**: والمتمثلة في فيما أحرزته من تقدم في مجال تكنولوجيات الاتصال "الإنترنت" التي شكلت وسيطا إعلاميا تنطوي تحته جميع وسائط الاتصال الأخرى المطبوعة والسمعية والمرئية، والتي أعكست بصورة مباشرة على طبيعة العلاقات الي تربط بين منتج الرسالة الإعلامية وموزعها ومتلقيها، والتي تقدم فرصا واسعة للمُستهلك، وهذه الفرص تقتصر على التأثير في تلقي نتاج وسائل الاتصال.

- **التطورات الاقتصادية**: والمتمثلة أساسا في إفرازات العولمة التي تتطلب حركة واسعة في رؤوس الأموال التي تلعب هي الأخرى دورا في التسريع بتدفق المعلومات، التي تقدم خدمة عامة، حيث تبحث الشركات التجارية المُنتجة عن أسواق جديدة، واستقطاب عدد أكبر من الجمهور، وأصبحت المعلومة سلعة اقتصادية بحد ذاتها لها أهمية متنامية مع مرور الوقت وسلطة " تكنولوجية " ذات منظومات معقدة لا تلتزم بالحدود الوطنية للدول،وتطرح حدودا غير مرئية. وبذلك أصبح الإعلام جزءا من البنية الاقتصادية العالمية التي تفرض على الكل أن يعمل وفق الشروط التي يحددها السوق [1].
- **التطورات الاجتماعية**: والتي تعني الزيادة في التشرذم والفردية التي يعيشها المجتمع المعاصر نتيجة للانتشار الواسع لوسائل الإعلام ، مما زاد في المقابل من اهتمام الشركات الإعلامية بإنتاج مواد إعلامية تهتم أساسا بالاحتياجات والمتطلبات المتباينة للمجتمع.
- **التطورات السياسية**: والتي أدت إلى الاعتماد المكثف لوسائل الإعلام لدى القوى السياسية من أجل التحكم الأمثل في المجتمع وموازين القوى داخله.

وتقتضي الضرورة العلمية تحديد وتعريف ابرز المفاهيم والمصطلحات المستخدمة فيها من اجل إزالة الغموض الذي يكتنف استخدامها وتوظيفها في الاتجاه الذي يخدم مقتضيات البحث وإجراءاته والنتائج التي يمكن أن يتمخض عنها:

أ/الإعلام: يعرف عالم الاجتماع Charles Cooley تشارلز كولي الإعلام بكونه "ميكانيزم مكّن للعلاقات البشرية أن تقوم وتتطور، كما مكّن لرموز العقل الإنساني من أن تترابط وتنتقل عبر الزمان والمكان بواسطة وسيلة للإرسال"، يرى ميشال لونات Michel lenet أن الإعلام لايعني عملية الاستعلام أي ما يستنتج

من سلوك الأخر من خلال فكرة أو معنى الذي يحاول الطرف الأخر أن يوصله إليه ليكون في النهاية كاستجابة أو رد فعل لهذه الفكرة ،وإنما يعني القدرة على الإقناع والتأثير في أفكار وسلوك الآخرين، وهو بذلك يركز على فكرة أساسية تتعلق بالنتائج المترتبة عن التأثير المرتبط بعملية الإقناع الضروري للتطور الفردي والجماعي [2].

وسائل الإعلام: هي الوسائل التي تعين الإعلام إطلاع الجمهور بإيصال المعلومات إلى المجتمع وذلك بهدف توعية الناس وتعريفهم وخدمتهم بأمور الحياة، وتسمى وسائط وتنقسم إلى:

- وسائل سمعية "الراديو": هي وسيط إعلامي تعتمد على السماع في إيصال المعلومات التي يرا د إعلام الناس بها وهي أكثر الوسائل شيوعاً في حياة الناس.
- وسائل بصرية "الصحف": هي وسيط إعلامي يرتبط بحاسة البصر في إيصال المعلومات لذلك سميت بهذه التسمية لأنها تعتمد على حاسة البصر كمصدر رئيسي في الإعلام
- وسائل سمعية وبصرية "التلفزيون": وسيط إعلامي يرتبط بحاسة البصر والسمع في إيصال المعلومات لذلك سميت بالوسائل السمعية والبصرية في وقت واحد وهي الأكثر تأثيرا وأبلغها وضوحاً، ومن أكثر الوسائل التي يعتمد عليها الإعلام في نقل مفهومه إلى جمهوره من المشاهدين والمستمعين في آن واحد.

أصبحت وسائل الإعلام ضرورة حياتية حيث تعمل على تماسك البنيان الاجتماعي و توثيق الصلات بين الحاكم والشعب، حيث عن طريقها يتم التعبير عن رغبات الناس وتطلعاتهم، إضافة إلى أنها تقوم وسائل الإعلام بدور أساسي في تعزيز الاتصال الدولي بين الشعوب وما تنقله من قيم مختلفة عبر الحدود.

ب/ التحول الديمقراطي

مفهوم التحول الديمقراطي مصطلح جديد دخل ميدان السياسة في العقدين الأخيرين من القرن العشرين،يعبر عن مرحلة جديدة في مجال الفكر السياسي تنم عن وعي في مجال الممارسة السياسية والسعي للسلطة،والى قطيعة مع أسلوب العنف" الثورة " بتبني الأسلوب السلمي في التغيير الجذري للوضع السياسي،وهي عملية سياسية تتسم بالانتقال التدريجي من نظام إلى آخر أكثر قدرة وملائمة على تحقيق المبادئ الديمقراطية تتجلى فيه سمتان رئيسيتان:

الأولى أن كل تحول ديمقراطي في إطاره الجغرافي والسياسي المحدد الذي لا يمكن بدونه فهم هذا التحول فهما تاما وصحيحا، والثانية التغيير الذي يأتي به هذا التحول يغلب عليه في البداية الطابع السياسي المؤسسي في البداية سرعان ما يتجاوز إطاره الرسمي ليأخذ طابع تغييرات جذرية اجتماعية وثقافية واقتصادية. وتمر عملية التحول الديمقراطي عبر مسارين هما[3].

إصلاح الدولة وضبط سلطتها وتطهيرها من اعتبارات المصالح الشخصية،وإعادة هيكلة المجتمع من أجل فاعلية وموازنة قواه لقوة الدولة.

ويمكن رصد أهم مؤشرات التحول الديمقراطي فيما يلي[4].

- ✓ التداول السلمي على السلطة من خلال نظام تمثيلي ونزاهة الانتخابات في إطار التعددية السياسية والفصل بين السلطات.
- ✓ الحريات العامة في الرأي والتعبير والتنظيم، إلى جانب حرية الصحافة ونظام فعال للاتصال وتبادل المعلومات.
- ✓ المؤسسة السياسية، ومأسسة منظمات المجتمع المدني بمختلف مكوناته وفواعله الأساسية.

ويشير لفظ التحول من الناحية اللغوية إلى التغير والنقل، يقال حوّل الشيء أي غيره من مكانه أو نقله، أو غيّره من حال إلى حال، وعن الشيء يقال تحول عنه لغيره[5].

مع تحقيق تقدم مقارنة بالوضع السابق ،فيكون الوضع الجديد مغايرا له في صفاته وخصائصه،و تقابلها في اللغة الانجليزية Transition، ويقصد بالتحول الديمقراطي على مستوى النظم السياسية المرحلة الانتقالية بين نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي وفق عملية انتخابية تقوم على أساس التنافس في مناخ يوفر الحريات المدنية والسياسية.

أهمية الإعلام: يشكل الإعلام أبرز مظاهر الحريات السياسية التي تعمل على الكشف عن خبايا النظام، وشرطا ضروريا لأي عملية تحديث سياسي، وتعكس حجم العلاقة بين الدولة والمجتمع من جهة وبين النخبة والجماهير من جهة ثانية، من خلال العلم بالحد الأدنى من المعلومات حول الأحداث والوقائع التي تشهدها الحياة اليومية في المجتمع بالدرجة التي تحقق الصدقية وتقود إلى الترابط بين السلطة والمجتمع[6].

ومنه العمل على ترسيخ الممارسة الديمقراطية التي ترتبط بتعدد الاتجاهات والآراء وبطبيعة العوامل الثقافية والاجتماعية والسياسية المتأصلة في المجتمع التي تضفي عليها مصداقية داخل النظام الاجتماعي من جهة، وفلسفة النظام السياسي الذي تعمل في ظله من جهة ثانية.

وقد شاع استخدام مفهوم إعلام السلطة الذي يعني التوظيف السياسي للإعلام في عملية تشكيل الرأي العام بما يقوم على دعم سياسة النظام واختياراته والتعبئة، وإعلام السلطة يعد كأحد الأدوات الأساسية في صناعة السلطة لذاتها من خلال الدعاية التي تعد من مظاهر انحراف الإعلام عن مهامه الحقيقية.

ويكون الإعلام كقوة مستقلة من خلال ما يستطيع أن يقدمه من مواد اتصالية للتأثير في عملية صنع القرار السياسي، والتدخل في تشكيل مفاهيم

وتصورات الرأي العام في كافة القضايا، وتزويده بالخبرات السياسية التي من خلالها يتشكل الرأي العام المحلي والدولي[7].

ويعتبر أحد أنواع المشاركة المؤثرة الغير مباشرة، فقراءة الصحف ومتابعة المادة الإخبارية في الوسائل الإعلامية، تمنح الأفراد أفاقا واسعة لاتخاذ القرار بالمشاركة السياسية، لان وسائل الإعلام ما هي إلا وسيلة تمنح الأفراد التقرب من العملية السياسية وفهم القرارات المتخذة من الدولة[8].

وتعتبر هذه المشاركة من أوجه الديمقراطية والضمانة الفعلية لوضعها موضع التنفيذ فالمجتمعات التي تتمتع بوجود صحافة حرة مستقلة تتميز باستقرار سياسي وتتمتع فيها الحكومة بالقدرة الكافية لمعالجة القضايا العامة، ما يعني العلاقة القوية بين الديمقراطية وحرية الإعلام لما لها من إمكانية إدارة النقاش بين الاتجاهات السياسية والفكرية المختلفة، والحدود غير المسبوقة التي يبلغها في فاعليته الاجتماعية لاسيما عبر الآفاق الجديدة التي يفتحها أمام حرية التعبير، وارتباطها بالطابع المتجدد والمتسارع للتطور التكنولوجي، الذي أدى إلى تزايد هذه الأفاق على نحو تحد متزايد للبنى الاجتماعية والسياسية المسيطرة .

وينظر علماء السياسة إلى وسائل الإعلام باعتبارها جزءاً من النسق السياسي تستخدمها النخبة الحاكمة والقيادات السياسية لإضفاء الشرعية والمصداقية على النظام السياسي، وتدعيم المؤسسات السياسية القائمة، وتبرير السلوك السياسي للقادة والمسئولين[9].

إضافة إلى العراقيل التي تضعها الحكومات للحد من الإعلام الحر كتقييد تدفق المعلومات، وتشديد الرقابة عليها (الانترنت). وأضحت هذه العقبات خطرا على حرية الصحافة وحرية التعبير، خاصة في المرحلة الراهنة أين أصبحت التكنولوجيا لها دور حيوي فيما يسميه المفكر عزمي بشارة (توحيد الزمن) بالنسبة للجمهور وجعله أكثر تسيساً حيث تستطيع قناة تلفزيونية مؤثرة أن توحد خطاب يشد اكبر نسبة من الناس بغض النظر عن اختلاف المكان وبعد المسافة[10].

اهتم العديد من الباحثين وفي مختلف التخصصات بعلاقة وسائل الإعلام بالعملية السياسية من خلال العلاقة الارتباطية بين الاتصال الجماهيري والمشاركة السياسية، وعلى الرغم من التضارب في الآراء حول مدى فاعلية هذه العلاقة إلا أن الإجماع كان حول ايجابية الوسيلة الإعلامية في القيام بالنشاط السياسي من خلال ما تطرحه من تبادل للمعلومات كما تساعد على تكوين رأي عام، بتزويد الجمهور بالأخبار و المعلومات و الحقائق، واستخدامها كقنوات للتعبير السياسي ونشر أفكار وآراء النخبة الحاكمة و المعارضة على حد السواء، ويعد بذلك العملية الاجتماعية الأساسية التي تؤثر في جميع العمليات الاجتماعية الأخرى كلما كانت المعاني والأفكار تنتقل بواسطتها.

وأثبتت المتغيرات العديدة التي ساهمت في عمليات التحول الديمقراطي بالتأكيد على دور وسائل الإعلام كوسيلة مساعدة على التغيير السياسي، بعدما كانت أداة لإحكام السيطرة السياسية في العديد من النظم السياسية التي تميزت بأنها تسلطية، إلا أن الاهتمام بهذا الدور لم يكن يلقى اهتماما واضحا في الدراسات المتعلقة بالتحول الديمقراطي نظرا لتركيزها على دور النخب الجديدة (المدنية) في عملية التحول مقابل النخب التقليدية(العسكرية) ولم ترقى المؤسسات الاجتماعية بما فيها وسائل الإعلام إلى اهتمام بعض الباحثين في تحليلهم لعوامل التحول الديمقراطي،إلا أن البعض الأخر كان ينظر إليها نظرة ايجابية على أساس أنها أداة أساسية في عملية التحول من نظم استبدادية إلى نظم ديمقراطية.

- **الاتجاه الأول**: يؤكد على الدور السلبي لوسائل الإعلام في عملية الانتقال من النظم التسلطية إلى نظم ديمقراطية، حيث لا توجد هناك علاقة تؤكد على هذا الدور،بل العكس من ذلك قد ساهمت إلى حد بعيد في توطيد النظم التسلطية من خلال تبنيها لمواقف إيديولوجية عززت من فرض نفوذ الفئات المسيطرة داخل النظام السياسي (وظيفة مساندة للسلطة)، وبذلك تمثل وسائل الإعلام أداة لاستمرار النمط السياسي المسيطر

ومصدرا لحماية شرعية النظام السياسي وعاملا مهما في استمرارية النخب التقليدية في السلطة.

- **الاتجاه الثاني**: ويمثل الفئة التي تشكك في إمكانية الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام خاصة في المراحل الأولى لعملية التحول الديمقراطية(حساسية المرحلة وما يمكن أن ينتج عنها من انتكاسة، حيث أن وسائل الإعلام لا تساهم بشكل جدي في تهيئة الظروف العامة لعملية التحول، بل أن التجارب العديدة في بعض الدول أثبتت أنها عملت على إبقاء الوضع القائم في ظل استمرار سيطرة السلطة على هذه الوسائل، مما يجعل من ديمقرطتها من المهام الأساسية في عملية التحول الديمقراطي.
- **الاتجاه الثالث**: ينظر بإيجابية لأهمية دور وسائل الإعلام في ديمقرطة المجتمع نظرا لما يمكن أن تقدمه في نشر القيم والثقافة الديمقراطية، فهو بذلك من الأسس التي يُعول عليها في مرحلة التحول لما تمثله من قوة تأثير ومصداقية وانتشار في المجتمع، ويؤكد هذا الاتجاه على وجود رابط قوي بينها وبين نشر القيم الديمقراطية خاصة في المجتمعات التي تشهد المراحل الأولى من التحول خاصة في ظل السرعة على نقل الأخبار والمعلومات والقدرة على تفسيرها.

وظائف الإعلام الكلاسيكي:

استقر الفكر الإعلامي على أن الوظيفة الكلاسيكية للإعلام تنحصر في الوظائف التالية[11]:

1. **الوظيفة الإخبارية**: وهي تعد من أكثر الوظائف السياسية تأثيرا في المجتمع والنظام السياسي، فهي الوظيفة الأولى التي من أجلها بدأت محاولات الاتصال الجماهيري باستخدام النشر والبث على نطاق واسع بما يسمح من معرفة ما يحدث من أحداث سياسية واقتصادية واجتماعية وغيرها،من خلال جمع وتخزين ومعالجة مختلف المعلومات ونقلها للتأثير

على الآراء لفهم مختلف الظروف المحيطة والتصرف تجاهها بكيفية يمكن من خلالها اتخذ القرارات، باستعمالها لمختلف الأساليب في التعامل مع الإخبار (تكرار، تجاهل، تنوع،تشويق، إثارة، تحويل....) من التأثير وتوجيه الرأي العام.

2. **وظيفة التنشئة**: وهي عملية يتم من خلالها اكتساب المعرفة وتكوين المواقف والقيم وتشكيل الثقافة السياسية والمحافظة عليها أو تغييرها بواسطة (التلفاز، الراديو، الإنترنت)، وتستمر هذه العملية مرحلة الطفولة، يعي من خلالها الفرد خصائص المجتمع والاتجاهات والأفكار السائدة على المستوى الداخلي والخارجي، مما يؤدي إلى نوع من التكيف الضروري مع النظام السياسي، ونالت تأثيرات وسائل الإعلام في عملية التنشئة الاجتماعية اهتماما بالغا، حيث اتفق علماء الاجتماع على ان وسائل الإعلام هي الأدوات الأساسية للتنشئة الاجتماعية أي أنها تمارس دورا في عملية التنشئة وعلى حد تعبير تشارلز رايت إن وسائل الإعلام تتولى جانبا من جوانب عملية التنشئة الاجتماعية.

وهي الوظيفة التي يرى فيها "هارولد لاسويل " ضرورة يتعين على وسائل الإعلام القيام بها، تشتمل هذه الوظيفة على توفير رصيد مشترك من المعرفة (التعليم، محو الامية،التربية الموازية..) حيث تخضع وسائل الاتصال إلى طبيعة النظام الاجتماعي السائد الذي تعمل فيه لدعم الاتجاهات وتكييفها عن طريق صناعة الرأي العام بما يضمن مشاركة فعالة في الحياة العامة .

3.خلق الدوافع: حيث يساهم الإعلام في دفع الأهداف النهائية لكل مجتمع ودعم المبادرات الشخصية التي تتجه نحو تحقيق الاسمي.

4.وظيفة الحوار والتعايش: تضمن الدرجة العالية من حرية التعبير بأن يكون المجتمع منفتحا للأفكار الجديدة وليس متمسكا بالمسلمات، من خلال توضيح مختلف وجهات النظر حول القضايا العامة لدعم الاهتمام بالمشاركة على نحو أفضل.

5.وظيفة ثقافية تعليمية: وهي من الوظائف الأساسية التي يحققها الفرد من العملية الإعلامية وينظر إليها باعتبارها دافعا للثقافة وخطرا يهددها فى الوقت ذاته ويمكن اعتبار دور الإعلام بمثابة دور الناقل الأساسي للثقافة لان وسائل الإعلام والاتصال هي أدوات ثقافية تساعد على دعم المواقف وعلى تعزيز الأنماط السلوكية وتحقيق التكافل الاجتماعي، كما ان الإعلام يمثل الوسيلة الأساسية فى الحصول على الثقافة وجميع أشكال التعبير الخلاق وتسهم وسائل الاتصال في العلمية التعليمية سوءا بطريقة مباشرة عن طريق البرامج التعليمية أو بطريقة غير مباشرة عن طريق ما تقدمه من دراما تجذب إليها الجماهير على اختلاف مستوياتهم التعليمية والثقافية، والتعليم وسيلة من وسائل التثقيف، وعنصر من عناصر الثقافة.

6.وظيفة ترفيهية: يمكن القول انه لا توجد آية وسيلة إعلامية من البرامج الترفيهية لما يمكن أن يشكله الترفيه من دور تثقيفي وتعليمي من خلال بث الروايات والقصص والبرامج الموسيقية يستغل في ساعات الفراغ في محاولة للتخلص من الصعوبات اليومية و إزالة التوترات ولم يعد الترفيه شيئاً ثانوياً في حياة الأفراد وإنما أصبح ضرورياً، خاصة في العصر الحالي الذي يتسم بالقلق والتوتر الشخصي أو الجماعي.

7.وظيفة التكامل: وتشمل تبادل القيم والمعايير والأفكار بين الإفراد ومختلف الفئات الاجتماعية بما يكفل وصول رسائل متنوعة تحقق الحاجات المختلفة في تشكيل مواقفهم حول القضايا الأساسية المطروحة ويحدد "كاتز و كاهن "درجة تماسك الجماعات الاجتماعية المختلفة بشكل وطبيعة الاتصال السائد فيها.

8.وظائف الإعلام في مرحلة التحول الديمقراطي

يشكل الإعلام أبرز مظاهر الحريات السياسية وشرطا ضروريا لأي عملية تحديث سياسي حيث يعكس حجم العلاقة بين الدولة والمجتمع من جهة وبين النخبة والجماهير من جهة ثانية، من خلال العلم بالحد الأدنى من المعلومات

حول الأحداث والوقائع التي تشهدها الحياة اليومية في المجتمع بالدرجة التي تحقق الصدقية وتقود إلى الترابط بين السلطة والمجتمع، وبذلك يحتل الإعلام أهمية قصوى بالنسبة لأي نظام سياسي مهما كانت الإيديولوجية التي يقوم عليها لتأكيد شرعيته وبما يمكنه من مواجهة الأزمات المختلفة التي تواجهه[12].

فالحديث عن التلازم الضروري بين نجاح العملية السياسية والقدرة على الاستغلال الأمثل لمختلف تكنولوجيات الإعلام والاتصال هي من المسلمات الأساسية التي تتناسق مع بمستوى تطور الأداء الإعلامي بمدى انتهاج أسلوب الممارسة الديمقراطية بما يعني انه لابد من ترسيخ القيم التي تعبر الانفتاح نحو الحريات الفردية والجماعية ،التي تمكن للمؤسسات الإعلامية من تكريس القيم الديمقراطية بنقد المؤسسات السياسية وإبراز الاتجاهات التعددية في المجتمع.

فوسائل الإعلام ما هي إلا وسيلة لخلق عملية التفاعل الايجابي بين اهتمامات الرأي العام وقرارات السلطة السياسية،حيث تمنح الأفراد التقرب من العملية السياسية وفهم القرارات المتخذة من الدولة وهو ما أكدته الدراسات الحديثة حول أهمية الإعلام في تهيئة الإفراد لتقبل الأفكار المستحدثة وتكوين الاتجاهات التي ستلزمها عملية التحديث وتعزيز وترسيخ مجموعة من القيم والأفكار الايجابية منها :المواطنة، الحرية والمسؤولية، المشاركة وحقوق الإنسان ...وتحقيق هذه القيم مرهون بشكل كبير بفلسفة النظام السياسي الذي تعمل في ظله وسائل الإعلام، ودرجة الحرية التي تتمتع بها داخل النسق المجتمعي بما يمكن من ضمان استمرار الاستقرار السياسي والاجتماعي.

إضافة إلى انفتاح وسائل الإعلام التابعة للسلطة التي أبدت اهتمامها لما يجري في الواقع وتخلت ولو جزئيا عن لغة الخشب حيث فتحت للمواطنين المجال للتعبير عن مشاكلهم[13].

وهو ما يعني أن الحرية الإعلامية استفادت من التعددية السياسية، فالمنظومة الإعلامية ما هي إلا انعكاس للنظام القائم، وجزء من النظام الكلي السائد في المجتمع، وأحد أهم مظاهر حرية الرأي والتعبير، وآلية أساسية لرصد

وحماية حقوق الأفراد، ومنه تصبح استحالة الحديث عن حرية الصحافة في ظل غياب الفصل بين السلطات وغياب الحريات الفردية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني الفاعل، ولا يمكن تصور نظام إعلامي داخل نظام تسلطي.فالإعلام واحد من المؤشرات التي يمكن استخدامه للوقوف على درجة ديمقراطية النظام السياسي من خلال:

- ✓ تحفيز المناقشات العامة بما فيها النقاش حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية للحكومة.
- ✓ رصد الانتخابات وتعزيز مصداقيتها، وهنا تلعب الصحف المستقلة والإذاعات دورًا مُهمًا في رصد شفافية الانتخابات، و يجعل من الصعب التلاعب في نتائجها أو تزويرها.
- ✓ فضح انتهاكات حقوق الإنسان وعمليات التعذيب والاعتقال.
- ✓ فضح الفساد السياسي من خلال نشر تحقيقات حول الفساد.

افترض Jurgen Habermas ضرورة توافر أربعة شروط أو محددات رئيسة حتى تتمكن وسائل الاتصال من القيام بوظائفها الديمقراطية، وهي[14]:

1. القدرة على تمثيل الاتجاهات المختلفة داخل المجتمع: التعدد في المجتمعات ذات الاتجاهات والأهداف والإيديولوجيات المختلفة، تفرض على وسائل الإعلام أن تمثلها من خلال إتاحة الفرص لكل هذه الاتجاهات للوصول إلى المعلومة، وأن تعرض أفكارها دون أية قيود، وتتراجع القيم الديمقراطية بالتحول في استخدامها لصالح النخب المسيطرة، وتنتفي بذلك الوظائف الديمقراطية للإعلام،ذلك أنه كلما كان هناك تحالف بين السلطة والإعلام كان تغييب للحياة السياسية وإغلاق للعبة السياسية.

2. حماية المجتمع: حتى تتمكن وسائل الإعلام من تأدية وظيفتها في المجتمع الديمقراطي يجب أن تتوفر لها القدرة على حماية مصالح المجتمع او حارسا عليه، حيث يصبو المجتمع دائما إلى السلطة التي تراقب المجتمع وتمثل مصالحه .

3. توفير المعلومات للجمهور: من أساسيات تنمية المجتمع الديمقراطي هو أن يحدث فهم مشترك بين المواطنين لكافة الإحداث، حيث يتقاسم الأفراد المعرفة كأحد أشكال التعليم الذي يضمن سلامة صناعة القرار،ويؤكد في هذا الصدد هابر ماس إلى ضرورة توفر المعرفة للجميع حتى تكون القرارات المتخذة صحيحة وفي صالح المجتمع، مما يؤكد تكامل الأدوار بين المؤسسة التعليمية ووسائل الأعلام للارتقاء بمستوى ثقافة المواطن في إشارة التسويق المتبادل بين المؤسسات المختلفة خاصة المتعلقة بالعملية التربوية والتنشئة الاجتماعية والسياسية.

4. المساهمة في تحقيق الوحدة الاجتماعية: تعمل وسائل الإعلام على تنمية المشاركة الايجابية في عملية التنمية المجتمعية وتقاسم المعرفة في تحقيق الوحدة الاجتماعية فإنها تساعد المجتمع على أن يظل موحدًا حيث توجد ثقافة عامة مشتركة لكل أعضاء المجتمع، وتزويد الجمهور بالقيم الثقافية وتشكيل الملامح الحضارية للمجتمع عن طريق تقديم المعارف وتفسيرها،فووسائل الإعلام تقوم بنشر هذه الثقافة العامة المشتركة التي تقوي من الشعور بالمشترك الثقافي الذي يعمل على اتخاذ قرارات تصب في المصلحة العامة المشتركة وتحقيق الوحدة الاجتماعية تجاه القضايا الأساسية في المجتمع.

ونظرا للقيمة الإخبارية التي يحملها الخبر في حد ذاته وما يشكله من ثقل في الوسط الاجتماعي،فان المسؤولية تقع على عاتق وسائل الإعلام في المحافظة على تماسك المجتمع من خلال تجنب التغطية المنحازة التي تعرض المصالح العليا للدولة "إشاعة الفوضى والاضطراب[15].

وقدم ثلاث حالات تمكن لوسائل الإعلام من القيام ولتوضيح العلاقة بين الصحافة والديمقراطية يتطلب الوقوف على الأدوار تؤثر من خلالها على الحياة السياسية والديمقراطية بشكل عام، وضعها Donohue , Tichenor and Olienو krauss باستخدام تشبيهات واستعارات مبنية على أساس العلاقة بين الإنسان والكلب لتوضيح هذه الأدوار والوظائف وهى[16].

1. **وظيفة كلب المراقبة** watchdog وهي امتداد لمفهوم السلطة الرابعة حيث تسعى وسائل الإعلام لأن تكون رقيبا على كل ما يدور في المجتمع من مدخلات ومخرجات، بما في ذلك مراقبة المؤسسات الاجتماعية النافذة في المجتمع، وهنا يوصف دور الصحافة بأنه مثل دور الحارس اليقظ الذي يعمل كحارس ورقيب ضد إساءات استخدام السلطة الرسمية، وكمراقب لمصالح المجتمع وحمايته من الفساد والانحراف، ووصفت هذه العلاقة بمصطلح أخر السلطة الرابعة Fourth Estate مما يعني أن سلطة الإعلام تتنافس مع باقي السلطات الأخرى في المجتمع ،وأول من طرح هذا المفهوم "ايدموند بيرك "في القرن الثامن عشر مشيرا بذلك إلى تنامي دور الإعلام في انجلترا على الخصوص لينافس الدور الذي تلعبه السلطات الثلاث: مجلس اللوردات، مجلس العموم، الكنيسة.
2. **وظيفة كلب الحراسة guarddog** وتعني هذه الوظيفة أن تكون وسائل الإعلام أشد حرصا على متابعة و حراسة فقط للمؤسسات النافذة في المجتمع، لحماية المجتمع من تسلط النظام السياسي، وهذا الدور الواقي يتم بشكل أفضل بواسطة صحافة مستقلة تحكمها اهتماماتها ومعاييرها الخاصة.
3. **وظيفة الكلب الأليف lapdog** وتعني أن وسائل الإعلام ترتمي في حضن المؤسسات الاجتماعية دون أن تكون أداة مستقلة، ودون إبداء أي مساءلة للسلطة، ودون الالتفات إلى الآراء والاتجاهات الأخرى في المجتمع وبالذات التي لا تتفق مع مصالح المؤسسات النافذة في المجتمع.

وهناك من يظيف وظيفة أخرى لا تقل أهمية عن الوظائف السابقة وهي وظيفة المرشد أو القائد وتعني أن الصحافة تقوم بدور المرشد أو الدليل الذي يمد المواطنين بمجموعة من المعلومات عن السياسات وصانعي السياسة، والتي يحتاجونها لصنع القرارات، ولتقييم قادتهم، وتقوم كذلك بوضع الأجندة للقضايا المطروحة على الساحة السياسية، وتعمل كمصفاة للحلول وترتيبها حسب

الأولويات قبل تقديمها للجمهور وتحث السياسيين على الاهتمام بهذه القضايا نظراً لأهميتها، وبذلك تلعب دور الكلب القائد في الطريقة المحددة لإعطاء تغطية أكبر لأحد القضايا أكثر من الأنواع الأخرى.

ومن هذا المنطلق فأن وسائل الإعلام تقوم بمجموعة من الوظائف الأساسية لدعم عملية التحول الديمقراطي تشمل هذه الوظائف الآتي[17].

- توسيع الآفاق تساعد على عبور الهوة بين المجتمع التقليدي والحديث بفسح المجال أمام الاتجاهات الموجودة داخل المجتمع لإبداء آرائها حول مختلف المسائل السياسية والاجتماعية والسياسية، أي أنها تساهم في تحقيق ديمقراطية الاتصال بتحولها إلى مساحة للتعبير الحر.
- **إثارة الطموحات**: حيث تعمل حث الأفراد على النضال من اجل الحياة الكريمة من خلال مراقبة الأحداث المعاصرة، وهي الأحداث التي من المحتمل أن تؤثر بالإيجاب أو السلب على رفاهية المواطنين وتمكنهم من الاطلاع على المستجدات للتكيف معها .
- **تأسيس المعايير الاجتماعية**: أن حرية وسائل إعلام تمثل دلالة قوية على وجود رقابة على مراكز السلطة السياسية بما يمكنها ضمان استقرار المجتمع واستمرار يته، ومن خلال الرقابة على مؤسسات المجتمع بإعداد التقارير عن الأخطار والفرص التي تواجه المجتمع، وكشف الانحراف والفساد الحاصل في الدوائر السياسية ومنه العمل على تأسيس لثقافة سياسية تمكن الكشف عن انحرافات السلطة، وإساءة استخدامها لتحقيق المنافع الشخصية.
- **تشكيل اتجاهات الرأي العام**: الإعلام لا يعني مجرد إعطاء معلومات فقط وإنما يعمل على تغيير الاتجاهات وخلق وتعديل أراء المواطنين تجاه أفكار أو أشخاص أو دول بحد ذاتها،حيث انه كلما انسجمت الرسالة الإعلامية مع شخصية المتلقي ودوافعه عملت على أحداث تأثير في ثقافته

السياسية، وبذلك أصبحت وسائل الإعلام هي التي تقرر ما الذي يشكّل الرأي العام من خلال تزويده بالمعلومات الكافية لتكوين الحقيقة السياسية حتى يتمكن من التفاعل مع المضامين الإعلامية التي من خلالها رصد توجهات الرأي العام ورؤيته حول مختلف القضايا مما يرشد السلطة السياسية ويسهم في إنجاح سياساتها، ومعرفة قدرة النظام السياسي على مواجهة الأزمات المتجددة والمفترضة بما يمكن من تحقيق الاستقرار والتماسك الاجتماعيين القائمين على مقدرة النظام على القيام بمهامه الحقيقية .

- **الوفاء بحق الجماهير في المعرفة**: من خلال نقل الأنباء من مصادر متعددة، وشرحها وتفسيرها، ونقل الآراء المختلفة حول القضايا الداخلية والخارجية، وبذلك فإن الوظيفة الإعلامية لا تقتصر على تقديم المادة الإعلامية فحسب، وإنما تتعداه إلى المساهمة في صناعة المعلومة التي تدخل في البرامج السياسية من خلال إظهار أولوية المسائل الأكثر اهتمام
- **الإسهام في تحقيق المشاركة السياسية**: من خلال إتاحة المعلومات الكافية التي تؤهل المواطنين للمشاركة واتخاذ قراراتها بالانتماء للأحزاب السياسية، أو التوجهات الفكرية، أو التصويت بما يدعم النشاط السياسي العام.
- **إدارة النقاش الحر في المجتمع**: وذلك من خلال قدرتها على تفسير الإحداث ووضعها في السياق العام مع تقديم النتائج المتوقعة، وتقديمها للنقاش بين مختلف القوى الاجتماعية والسياسية للوصول إلى أفضل الحلول الممكن، ذلك أن اختلاف التوجهات والأفكار يساهم إلى حد كبير صدقية تفسير النتائج السياسية وتشخيصها.
- **المساعدة في صنع القرارات**: فلوسائل الإعلام تأثير كبير على القرارات السياسية ويرجع ذلك لأنها تؤثر على القرارات السياسية فقد تعطي الشعبية أو تحجبها عن صانع القرار، كما أن صانع القرار ينظر إليها

كمقياس لرد فعل الناس تجاه سياسته وقراراته، فوسائل الاتصال في الأنظمة الديمقراطية تكون حرة في نقل المعلومات والتفاعل مع القضايا والأحداث وبالتالي تكون قدرتها على صنع القرار قوية، بينما في النظم السلطوية حيث تُنقل المعلومات من أعلى إلى أسفل، يضعف الدور الذي قد تمارسه هذه الوسائل.

إن قوة العلاقة بين وسائل الإعلام والديمقراطية تتحدد من خلال حجم القطاع الإعلامي وقوة نفوذه (عدد المتلقين) وطبيعة العلاقة بين الطرفين،والفلسفة التي يقوم عليها، وقوة النفوذ منحصرة بالضرورة في بفاعلية القطاع الثقافي، بمعني أنه يصبح كما هو الحال في الدول المتخلفة الأداة الرئيسية للثقافة بعد التراجع الملفت لدور المدرسة والجامعة وضخامة حجم الأمية وحتى تتمكن من بلورة الواقع السياسي للجمهور الذي يستقي معلوماته منها لتشكيل جملة من المفاهيم السياسية تمكنه من تقدير السلطة وتدعيمها. تعرضت الديمقراطية خلال مسارها التاريخي الطويل للعديد من التحديات والنكسات،إلا أن ذلك لم يوقف مسيرتها،وتطورها بالمفهوم الحديث يرجع إلى الثورتين الأمريكية والفرنسية،وقد واجهت أول تحد لها بعد الحرب العالمية الأولى، وصعود الحركات اليمينية المتطرفة من فاشية ونازية،وفي مقابلها الحركات اليسارية المتطرفة،التي تبنت على اختلاف انتماءاتها الفكرية أيديولوجيات معادية للديمقراطية فكرا وممارسة.

❖ هوامش البحث

(1) السيد احمد مصطفى عمر: **إعلام العولمة وتأثيره على المستهلك**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 256، 2000، ص 89.

(2) ميشال لونات: **الإعلام الاجتماعي**، ترجمة صالح بن حليمة،تونس:المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،1993،ص109.

(3) علي خليفة الكواري: "**مفهوم الديمقراطية المعاصرة**، قراءة أولية" في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي(19)، بيروت، ماي 2000، ص 37.

(4) هدى متيكس: **دراسة النظم السياسية في العالم الثالث**"، في اتجاهات حديثة في علم السياسة، المحرر علي الدين هلال دسوقي، القاهرة: اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، 1999، ص 141.

(5) إبراهيم مصطفى وآخرون: **المعجم الوسيط**، القاهرة، 1960.ج1، ص 216.

(6) بسام عبد الرحمان الجرايدة: **الإعلام وقضايا حقوق الإنسان**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن 2013، ص 206.

(7) عزيزة عبده: **الإعلام السياسي والرأي العام**، دراسة في ترتيب الأولويات، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004، ص5.

(8) شريفة ماشطي: **المشاركة السياسية أساس الفعل الديمقراطي**، مجلة الباحث، عدد 10 سبتمبر 2010، ص156.

(9) بسام عبد الرحمان الجرايدة، مرجع سبق ذكره، ص 207.

(10) أصوات العراق، تصفح الموقع يوم:12/ 07/ 2012 . http://ar.aswataliraq.info

(11) بسام عبد الرحمان الجرايدة ، مرجع سبق ذكره، ص46.

(12) ثناء فؤاد عبد الله ،آليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، ص 309.

(13) عزيزة عبده، مرجع سابق، ص16.

(14) صفوت العالم: دور وسائل الإعلام في مراحل التحول الديمقراطي، مصر نموذجا: موقع الجزيرة للدراسات،الموقع :

http://studies.aljazeera.net/issues/2013/03/201331411434095725.htm

(15) انتصار ابراهيم عبد الرزاق: **الإعلام الجديد**، سلسلة مكتبة الإعلام والمجتمع، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد2011، ص 98 .

(16) عيسى عبد الباقى: وسائل الإعلام والتحول الديمقراطي في الدول العربية إشكالية الدور... وآليات التعزيز" المؤتمر الأول لمستقبل الإعلام في مصر

https://www.facebook.com/Media.Future.In.Egypt

(17) بسام عبد الرحمان الجرايدة، مرجع سبق ذكره، ص48.